القضاء أجّل الجلسة إلى الخميس المقبل

الجنايات تفتح ملف السيارة المفخخة التي أوقعت بالهاشمي

رفع قاضي المحكمة الجنائية العليا، أمس الاثنين، جلسة محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المطلوب للقضاء بتهمة الارهاب وعناصر حمايته، حتى الرابع من شهر تشرين الاول الجاري على اثر مطالبة هيئة الدفاع بتأجيلها.
وكانت المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ عقدت يوم امس جلسة محاكمة الهاشمي في القضية الثانية المتهم بها مع حمايته في اعداد سيارة مفخخة ضبطت في المدائن نهاية العام الماضي.

□ بغداد/ وائل نعمة

سلسلة تفجيرات ضربت مدن العراق ... ارشيف

وقالت مصادر لـ"المدى " من داخل الجلسة ان "هيئة الدفاع طلبت من المحكمة التدخل التميزي في القضية مما ادى الى تأجيلها الى يوم الخميس القادم ٤ تشرين الاول الجاري ".

وكان المتحدث الاسبق باسم قيادة عمليات بغداد قاسم عطا قال في تصريح سابق إن "الخيط الأول في كشف جرائم الهاشمي كان من خلال ضبط عجلة مفخخة في منطقة المدائن جنوب بغداد كانت معدة لاستهداف المواكب الحسينية في محافظة واسط".

وأصدرت محكمة الجنايات المركزية في بغداد في (٩ أيلول ٢٠١٢)حكمين بالإعدام شنقا حتى الموت بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ومدير مكتبه أحمد قحطان لإدانتهما بقضيتين الاولى مقتل المحامية سهاد الخفاجي والثانية مقتل المجني عليه طالب بلاسم وزوجته سهام اسماعيل. وقرر قاضي المحكمة عدم تجريم الهاشمي ومدير مكتبه وإلغاء التهم الموجهة اليهما في قضية المجني عليه ابراهيم صالح وزوجته لعدم كفاية الادلة،وحجز على اموال المدانين واعتقالهما، كما دعا المدعين بالحق الشخصي إلى مراجعة المحاكم المدنية للمطالبة بحق التعويض بعد اكتساب القرار الدرجة القطعية.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي، طالب الاحد الفائت، ديوان رئاسة الجمهورية بإيقاف راتب ومخصصات الهاشمي، معتبرا عدم ايقاف راتبه "جريمة مالية"، فيما هدد بتحريك شكوى ضد الدوائر ذات العلاقة اذا لم يتم ايقاف راتبه.

وقال الاسدي في مؤتمر صحافي إن "طارق الهاشمي اصبح فاقدا لصفة نائب رئيس الجمهورية بعد أن اصدرت المحكمة الجنائية بحقه حكما بالإعدام"، مطالبا "ديوان رئاسة الجمهورية بإيقاف راتبه ومخصصاته لكونه محكوما وفقا لجريمة مخلة بالشرف وهي الارهاب".

وهدد الأسدي "بتحريك شكوى من قبل لجنة النزاهة ضد الدوائر ذات العلاقة اذا لم يتم ايقاف راتب الهاشمي".

وحضر طارق الهاشمي مؤخرا مؤتمر حزب العدالة والتنمية بدعوة من زعيم الحزب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، مما دعا وفد التحالف الوطني المدعو إلى عدم دخول قاعة المؤتمر احتجاجاً على تواجد الهاشمي.

ويقيم الهاشمي الذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال بتهمة "الإرهاب" في تركيا منذ التاسع من نيسان ٢٠١٢، بعد مغادرة إقليم كردستان الذي لجأ إليه بعد أن عرضت وزارة الداخلية في (١٩ كانون الأول ٢٠١١) اعترافات مجموعة من أفراد حمايته بالقيام بأعمال عنف بأوامر منه.

فيما منحت الحكومة التركية في (٣١ تموز ٢٠١٢)، الهاشمي إقامة دائمة في البلاد لتؤكد بذلك رفضها تسليمه للسلطات العراقية. وأصدرت منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول)، في (٨ أيار ٢٠١٢)، مذكرة حمراء بحق الهاشمي بناء على شكوك بأنه متورط في قيادة وتمويل جماعات إرهابية، والتي قالت إنها تحد بشكل كبير من حريته في التنقل وتتيح للبلدان المتواجد فيها إلقاء القبض عليه، فيما أكدت أنها ليست مذكرة اعتقال دولية.

يذكر أن الهيئة التحقيقية بشأن قضية الهاشمي أعلنت في (١٦ شباط ٢٠١٢)، عن تورط حماية الأخير بتنفيذ ١٥٠ عملية مسلحة، مؤكدة أن من بينها تفجير سيارات مفخخة وعبوات ناسفة وإطلاق صواريخ واستهداف زوار عراقيين وإيرانيين وضباط كبار وأعضاء في مجلس النواب.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

أهل الرمادي ليسوا أهل الرمادي؟

اكثر شيء جيد حصل لي خلال الشهور الماضية هو فرصة لقاء اعضاء مجالس المحافظات، ضمن جولة مع الاصدقاء نقوم خلالها بإعداد مواد صحفية تنشر لاحقا. ذلك ان بغداد تقدم لك حكاية ناقصة عن ادارة الدولة، بينما الجزء المهم الاخر من القصة يظل في المدن البعيدة. بغداد مصابة بدوارها الخاص وغائصة في عنفها. ارتباكها يجعلها تتلعثم ولا تقول الحقيقة. في المحافظات يمكنك ان تجد لهجة اصدق، وخوفا اقل، وتلعثما اخف.

هذا ما حصل معي حين زرت عددا من مدننا العزيزة. لقد التقيت مسؤولين يسجل الناس عليهم ملاحظات كبيرة، لكنهم يتحدثون في كثير من الاحيان بلغة اعتراف فيها كثير من الحقيقة، ويرشدونك الى مفاصل ترتسم عندها كارثة الاعوام العشرة التي مرت علينا، او ضاعت علينا اذا شئتم.

احد المسؤولين في محافظة الانبار اثار اعجابي كثيرا في آخر محطات جولتي تلك. دخلنا عليه ووجدناه غائصا في اتصالات هاتفية لا تنقطع. كان يسأل عن آخر تطورات العنف الذي اجتاح في تلك اللحظة عددا من مدن العراق. التفت قائلا: "أريد ان اتأكد هل ستشملنا المفخخات اليوم؟ علينا وضع القوات في الانذار كي نحاول تقليص الخسائر البشرية".

راح يسأل ضابطا بدا كبيرا في بغداد: هل ورد اسم الرمادي ضمن الاهداف التي تحدث لكم عنها المعتقل فلان؟ انه يسأل عن قيادي في الجماعات المسلحة يبدو ان جماعتنا حصلوا منه على اعترافات مهمة قبل بضع ليال. المسؤول في الرمادي كمن يحاول استكشاف خارطة موت. هل تقع مدينته على خارطة موت يوم الاثنين ام لا؟

اما انا فشعرت ان كل أحبتي يعيشون على خارطة كبيرة في غرفة محقق امني ما. المتهم يدلي ببعض الاعترافات فيكشف كيف سيتحرك الموت بعد بضع ساعات. وابناء البلد قد يتساقطون اثناء الادلاء باعتراف او بعده بساعات.

المسؤول في الرمادي يشتكي: تأتي معلومات كثيرة وحين لا نحسن التعامل معها يموت اهلنا من البصرة الى الموصل. هناك نقص خبرة في معالجة المعلومة الامنية، والجميع ينزف بلا رحمة.

سألته عن تحديات العمران في مدننا كلها، وكيف كانت تجربته خلال الاعوام الماضية. كنت اسأل كمواطن شبه يائس، مسؤولا مفعما بالتفاؤل. تحدث لي بتفاصيل واسعة عن المشاكل، وهو يقول: هناك تطور طبيعي بطيء، يمكن ان نستسلم له ونترك الاشياء تتقدم على ساعة التاريخ البشري البطيئة. وهذا سيعني اننا لن نرى مدنا بمستوى معقول الا بعد ٣٠ عاما. والمطلوب من مسؤولي العراق ان يخرجوا بلادنا عن توقيت التاريخ الطبيعي، الى توقيت الايقاع العلمي الذي يقوم بتسريع التاريخ. وعندها يمكن ان نختصر ٣٠ عاما بعشرة فقط. وقد ضاعت علينا على الاقل ٧ سنوات بلا عمل.

لكن المسؤول هذا عاد بي الى طفولته وعن الرمادي ايام زمان. يقول: كنت مجرد مراهق في بعض مدن الانبار قبل ٤٠ عاما، وبدأت الحكومة بتبليط الشارع المار امام بستاننا. وكانت عادات الناس تفرض على كل عائلة ان تقدم الخدمة والطعام لجميع العمال. وحيث كان بستاننا كبيرا فإنهم ظلوا يعملون امام املاكنا ٤ ايام، وأتذكر كيف ارهقنا القيام بالواجب مع العمال وأدخل عائلتنا في الانذار ايام كانت الظروف اللوجستية صعبة جدا، وكان تأمين الماء لوحده يحتاج امكانيات دولة.

يضيف: حين بدأنا بتبليط الشوارع مرة اخرى قبل بضعة اعوام اكتشفت ان "الآية انقلبت" بعد كل هذه السنوات. فبدل ان يتمسك الناس بتقاليد الماضي ويكرموا الكوادر الفنية، ظهر اشخاص يمنعون المقاول من العمل امام املاكهم الا اذا منحهم حصة من ارباحه! وهذا تشوه في روح الانسان العراقي اصعب بكثير من دمار الحروب على العمران المدني. في تلك اللحظة "لم يكن اهل الرمادي، هم اهل الرمادي الذين عرفتهم في الماضي".

سألته: كيف راقبت هذا التشوه الروحي بعد ذلك؟ اجاب بتفاؤل: الامور بدأت تتحسن صدقني، حين استعدنا جزءا بسيطا من هيبة الدولة، وشعر الناس بأنهم بدؤوا يحصلون على شوارع معبدة تخدمهم جميعا، صاروا يتعاونون معنا. ليس مثل الماضي بالضبط، لكن بفرق كبير عما كان عليه الوضع في الاعوام الصعبة.

ان الامر لا يقتصر على الرمادي وحدها. في وسعنا ان نلاحظ التشوه في كل مكان. وأردد مع صاحبنا: لا يصلح تشوهات ارواحنا سوى نموذج ملهم من السلطة الحاكمة يقدم للناس الامل، ويوقظ فيهم الاحساس بالخير. كما صنع جماعة "انا اقرأ" الذين ذكرت حكايتهم يوم امس.

لعدم اكتمال النصاب

البرلمان يرفع جلسته إلى اليوم ويمدد فصله شهراً

□ بغداد / المدى

قررت رئاسة مجلس النواب، الاثنين، رفع جلسة البرلمان الـ٢٧ التي كان من المقرر أن تشهد التصويت على قانون البنى التحتية إلى التاسع من شهر تشرين الأول الحالي، لعدم اكتمال النصاب القانوني.

وقال النائب عن التحالف عبد الحسين عبطان في حديث للمدى إن "رئاسة مجلس النواب قررت، امس، رفع جلسة البرلمان الـ٢٧ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي كان من المقرر أن تشهد التصويت على قانون البنى التحتية إلى التاسع من شهر تشرين الأول الحالي، لعدم اكتمال النصاب القانوني". وكانت رئاسة مجلس النواب قررت، امس الاثنين، الأول من تشرين الأول الحالي تأجيل جلسة البرلمان الـ٢٧ التي ستشهد التصويت على قانون البنى التحتية نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب القانوني. ويتضمن جدول أعمال جلسة مجلس النواب الـ٢٧ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي كان من المقرر أن تعقد، أمس الاثنين، التصويت على أربعة مشاريع قوانين أبرزها قانون البنى التحتية، إضافة إلى القراءة الثانية لمشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي.

وقررت رئاسة مجلس النواب خلال جلسة البرلمان الـ٢٥ التي عقدت، في الـ٢٧ من ايلول الماضي، تأجيل التصويت على قانون البنى التحتية إلى إشعار آخر، بسبب الخلافات على بعض بنوده، لكنها قررت إعادة التصويت عليه فيما بعد لينسحب إثر ذلك نواب التحالف الكردستاني والقائمة العراقية، من الجلسة احتجاجا على إعادة التصويت عليه، ليرفع رئيس البرلمان أسامة النجيفي الجلسة بعد تأجيل التصويت على القانون إلى أمس الاثنين.

وأعلنت رئاسة مجلس النواب تمديد الفصل التشريعي الى يوم ١٤ تشرين الثاني. وقال مصدر برلماني لوكالة الفرات نيوز ان" رئاسة مجلس النواب قررت تمديد الفصل التشريعي شهرا حيث كان من المفترض ان ينتهي يوم ١٤ تشرين الاول الحالي الا انه تم تمديده الى ١٤ تشرين الثاني بسبب وجود قوانين مهمة ينتظر تشريعها".

واضاف ان"المجلس سيستمر في جلساته في حال وصول الموازنة المالية قبل تاريخ ١٤ تشرين الثاني حيث ان النظام الداخلي لايتيح له رفع جلساته وانهاء الفصل التشريعي الا باقرار الموازنة المالية"

وأكد رئيس كتلة الأحرار البرلمانية بهاء الاعرجي المنضوية ضمن التحالف الوطني، في الـ٢٤ أيلول ٢٠١٢، أن هناك توجهين سياسيين في مشروع البنى التحتية، لافتا إلى أن التحالف الوطني مع القانون من حيث المبدأ، فيما اعتبر فشل مجلس النواب في إقرار القانون قبل حلول العطلة التشريعية سيكون في خبر كان.

سياسيون ينأون بأنفسهم عن أعمال العنف!

□ بغداد / المدى / اف ب

يتبنى المسؤولون العراقيون في العلن سياسة اعتبرت "نأيا بالنفس" عن اعمال العنف الدامية التي باتت تعكس "فشلا امنيا" متصاعدا في بلاد تعيش على وقع القتل اليومي منذ نحو تسع سنوات.

وبينما اختبر العراقيون أول من أمس الأحد رعبا متنقلا في نحو عشر مناطق مختلفة شهدت انفجار اكثر من ١٥ سيارة مفخخة وعبوة ناسفة، قتل فيها ٣٣ شخصا على الاقل، لم تصدر اي ادانة وتعليق عن اي مسؤول كبير.

ويقول مستشار الامن القومي السابق موفق الربيعي لوكالة فرانس برس "مع الاسف اعمال العنف الارهابية (...) اصبحت تمر مرور الكرام على بعض السياسيين بحيث لا يرمش لهم جفن". ويضيف "السبب انهم هم اصلا جزء من المشكلة". وغابت البيانات المنددة بالعنف والتي نادرا ما تنشر اصلا على مواقع الرئاسات الثلاث وغيرهم من المسؤولين خلال الايام الدامية، ونشر بيان على موقع البرلمان حمل تهنئة لمنتخب كرة القدم للناشئين بالفوز على نظيره الكويتي. حتى قناة "العراقية" الحكومية، تجنبت الاحداث الدامية التي طبعت معظم فترات النهار. وأوردت القناة خبرين عاجلين، الأول أعلنت فيه فوز منتخب الناشئين وتأهله الى تصفيات كأس العالم لكرة القدم، والثاني نقلت فيه تهنئة رؤساء الجمهورية والبرلمان والحكومة للمنتخب. بدورها تجنبت معظم الصحف التابعة الى احزاب سياسية حاكمة صباح امس التركيز على اعمال العنف. وعنونت صحيفة "الصباح" الحكومية على صفحتها الاولى "الاحرار تسحب قانون العفو العام"، في اشارة الى كتلة الاحرار التابعة لتيار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، وافردت صورة كبيرة لتجمع ثقافي.

وبينما اعلنت في خبر عن "بدء حوارات التوافق السياسي قبل عقد اللقاء الوطني" الذي فشل المسؤولون في التوافق حوله منذ اقتراحه قبل تسعة اشهر، تناولت اعمال العنف في صفحتها الرابعة تحت عنوان "عمليات بغداد تعلن احباط مخطط ارهابي لتفجير ٨ سيارات مفخخة". وغابت اعمال العنف بالكامل عن صحيفة "الدعوة" القريبة من حزب رئيس الوزراء نوري المالكي، وكذلك عن صحيفة "العدالة" التابعة للمجلس الاعلى الاسلامي العراقي بزعامة القيادي الشيعي عمار الحكيم.

ويرى المحلل السياسي ابراهيم الصميدعي ان "سياسة التجاهل والنأي بالنفس سببها عقدة الذنب".

ويوضح "لو كان المعنيون يدركون انهم قد يستفيدون منها لكانوا استخدموها كل الاستخدام، ووظفوها كل التوظيف، ولكن طالما ان الادانة غير موظفة سياسيا فان السكوت يكون من ذهب".

ويتابع "حتى الصحافي العراقي فقد اصبح مثل النعامة التي تدفن رأسها في التراب، ولا ترى".

وتصاعدت وتيرة اعمال العنف بشكل ملحوظ منذ بداية الصيف، والتي ترافقت مع ازمة سياسية بدأت فصولها عشية الانسحاب العسكري الاميركي الكامل نهاية العام الماضي، وتدور حول اتهام رئيس الوزراء الشيعي بتهميش المكونات الاخرى، وبينها السنة.

وقتل ٣٦٥ شخصا في ايلول سبتمبر الماضي بحسب حصيلة لوزارات الداخلية والدفاع والصحة حصلت عليها وكالة فرانس برس الاثنين، ما يجعله الشهر الاكثر دموية منذ اب/اغسطس ٢٠١٠ حين قتل ٤٢٦ شخصا.

ويمثل عدد ضحايا ايلول سبتمبر ارتفاعا كبيرا عن الشهر الذي سبقه حين قتل ١٦٤ شخصا وفقا لارقام الوزارات الثلاث، علما ان ٣٢٥ عراقيا قتلوا في تموز/يوليو الذي كان حينها اكثر الاشهر دموية منذ نحو عامين.

وقتل منذ بداية العام في العراق الذي يشهد صراعا على حقيبتي الداخلية والدفاع يمنع تعيين وزيرين على رأس هاتين الوزارتين الحيويتين، نحو ١٨٠٠ شخص وفقا للارقام الرسمية. وكانت احداث الاحد الدامية جاءت بعد يومين من مقتل ١٦ عنصرا امنيا عراقيا في هجوم على سجن في تكريت شمال بغداد تمكن خلاله نحو ١٠٠ سجين بينهم محكومون بالاعدام ينتمون الى تنظيم القاعدة من الهروب. ويقول عبد الستار علوان (٣٤ عاما) الذي يعمل باجر يومي "العنف اصبح جزءا من حياتنا اليومية. انه امر عادي في ظل الفشل الامني الحالي".

ويضيف "العنف يلفنا فيما يعيش السياسيون نوعا من الانفصام مع الذات والشعب والوطن، كأنهم يقيمون في عالم آخر او في عراق ثان".

بينهم وكلاء وزارات و مسؤولون كبار

النزاهة تعتزم كشف قائمة جديدة بالفاسدين

يطالبون بالكشف عن الفاسدين.. ارشيف

□ بغداد / المدى / وكالات

كشف عضو لجنة النزاهة النيابية عن تورط أسماء وصفها بالكبيرة جدا بالفساد، سيتم الاعلان عنها قريبا، خلال مؤتمر صحفي ستعقده اللجنة في البرلمان، موضحا ان من "بين الاسماء وكلاء وزارات ومدراء عامين وحتى مسؤولين كبارا بالدولة".

واضاف النائب جواد الشهيلي في تصريح لوكالة اين امس، ان "جميع الاسماء التي سيتم الكشف عنها متورطة بقضايا فساد بحسب التحقيقات"، مشيرا الى ان "جميع الاسماء صادرة بحقهم مذكرات استقدام ومذكرات القاء قبض".

وتابع النائب عن كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري، ان "كل من يحاول دفع الشبهات عن نفسه، يبادر الى النفي، لكن هناك مذكرات القاء قبض ووثائق تثبت تورطهم بالفساد".

وبين الشهيلي ان الاسبوع الحالي او القادم سيشهد الاعلان عن هذه الاسماء المتورطة بالفساد، خلال مؤتمر صحفي للجنة النزاهة النيابية".

واوضح انه "سيتم كذلك الاعلان عن نتائج التحقيق بقضية المبالغ التي صرفت على [القمة العربية]التي انعقدت في بغداد، اضافة الى الاعلان عن نتائج التحقيق في قضايا الفساد في امانة بغداد، مبينا انه "مازلنا نعتقد ان هناك فسادا في المدينة الرياضية بالبصرة، ولكن لم يتم التأكد منه لحد الان". يذكر ان رئيس لجنة النزاهة البرلمانية النائب بهاء الاعرجي قد صرح في ٢٧ ايلول الماضي ان لجنته مسؤولة عن اوامر القبض او الاستقدام بحق ٢٤ مسؤولا، مبينا إن "المؤتمر الذي عقدته لجنة النزاهة البرلمانية، أعلنت فيه عن ٢٤ مسؤولاً ما بين محافظ وعضو في مجلس النواب ومدير عام في وزارات مختلفة، صدرت بحقهم أوامر استقدام او قبض"، مشيرا الى ان "من يقول إنني غير مشمول فذلك غير صحيح، وعليه ان يراجع لجنة النزاهة وهيئة النزاهة، وبالتالي سوف نضطر الى نشر أوليات التحقيق في كافة وسائل الإعلام". وكانت لجنة النزاهة البرلمانية اصدرت الاحد ٢٣ ايلول الماضي قائمة تحتوي على اسماء مسؤولين تم اصدار اوامر استقدام وقبض بحقهم على خلفية اتهامهم بقضايا فساد مالي واداري، بضمنهم نواب ومحافظون ومدراء عامون في مختلف الدوائر الحكومية.

يذكر أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني من عام ٢٠١٠، على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق، والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الاستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب من العام ٢٠٠٧.

من جانبه أكد عضو في لجنة النزاهة النيابية عدم قدرة مجلس النواب على اقالة المسؤولين المعينين بالوكالة، حتى وان كانوا متهمين بقضايا تتعلق بالفساد.

وقال عضو اللجنة عزيز العكيلي لوكالة أين، ان "قضية إقالة أي مسؤول في الوزارات او في مؤسسات الدولة بتهم تتعلق بالفساد ممن يتولون المناصب، بالوكالة لا يمكن للبرلمان البت فيها من الناحية القانونية، لان قرار تعيينهم هو من قبل رئيس الوزراء، وأمر هذا المسؤول او ذاك يعود الى من عينه بالمنصب".

وأضاف انه "وفق هذا الاجراء القانوني لن يكون قرار مجلس النواب باقالة اي مسؤول يتولى المنصب وكالة ذا فائدة، لان مرجعية التعيين لاتعود له".

ويرى بعض المراقبين للمشهد السياسي ان اغلب مؤسسات الدولة تدار بالوكالة، ومنها وزارتا الدفاع والداخلية والهيئات المستقلة وقادة الجيش ووكلاء الوزارات، وهناك مطالبة من قبل الأوساط السياسية والشعبية لمجلس النواب متابعة هذا الملف، لأن الكتل السياسية لم تتفق على اسماء من يشغل تلك المناصب وفق مبدأ التوازن فيما بينها.